

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تنظم

الملتقى العلمي الوطني حول :

النظام المالي و إشكالية تمويل الاقتصاديات النامية

يومي 04 و 05 فيفري 2019

استمارة المشاركة للباحثين

الاسم واللقب	أ. بختي سمير	أ. تيمجغدين عمر	أ. عاتي يمينة
المؤهل العلمي	طالب دكتوراه الطور الثالث (ل م د)	طالب دكتوراه علوم	طالبة دكتوراه الطور الثالث (ل م د)
المؤسسة	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة علي لونيبي - البلدية 2	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر - بسكرة-	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر - بسكرة.
الهاتف	06.56.79.66.71	06.68.36.79.33	06.65.92.71.47
البريد الإلكتروني	Bekhti.samir.info@gmail.com	iffteh2002@yahoo.fr	minaymina.36@gmail.com
محور المداخلة	المحور الرابع: العولمة المالية والأزمة المالية و التحولات في التمويل.		
عنوان المداخلة	التوجه نحو التمويل غير التقليدي كآلية لعلاج عجز الخزينة العمومية في الجزائر.		

الملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية موضوع التمويل غير التقليدي الذي يعد احد أدوات السياسة النقدية المستحدثة، تلجأ إلى استخدام البنوك المركزية لعلاج بعض المشاكل الاقتصادية، لمساهمة في تنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة. واثر انهيار أسعار النفط العالمية واجهت الجزائر تحديات مالية صعبة بتراجع عائداتها من النفط، نتج عنها عجز الموازنة العامة على تغطية احتياجاتها، ما ألزم الحكومة اللجوء إلى استخدام سياسة التمويل الداخلي غير التقليدي كحل استثنائي و استعجالي وتجنباً للاستدانة الخارجية.

وهدفنا الدراسة إلى إبراز طبيعة التمويل الداخلي غير التقليدي ومدى علاجه للعجز الموازني وآثاره على الاقتصاد الوطني مع تقديم أهم البدائل التمويلية الممكن استخدامها، من خلال تقسيم البحث إلى ثلاث محاور: تناول المحور الأول الإطار المفاهيمي للتمويل غير التقليدي والمحور الثاني يوضح وضع العجز الموازني في الجزائر، أما المحور الأخير فاقترع على إبراز سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر وانعكاساته على الاقتصاد الوطني وطرح أهم الآليات البديلة لمعالجة العجز الموازني.

الكلمات المفتاحية: التمويل غير التقليدي- التيسير الكمي- عجز الموازنة العامة- البدائل التمويلية.

Abstract :

This paper examines the funky financing mechanism, which one of tools of the new monetary policy, which used by central banks to treat some economic problems, because it contributes to the revitalization of the national economy when conventional monetary policy becomes ineffective. In impact of collapse of world oil prices, algeria faced tough financial challenges down oil revenues, resulted budget deficit , the government is obliged to resort to the use of internal financing policy of funky financing such as exceptional solution in order to avoid foreign borrowing.

The study aimed at highlighting the nature of funky financing. And treatment's the deficit budget and its effects on the national economy, while presenting the most important financing alternatives that can be used, this study divided into three axes: the first is definition with the funky financingn, second axis illustrates budget deficit in algeria. And last axis limited to highlighting the funky financing policy in algeria and its implications for the national economy and introducing the most important alternative mechanisms to address the deficit budget.

Keywords: *The Funky Financing , Quantitative Easing, Budget Deficit, Financing Alternatives .*

مقدمة:

تواجه البلدان النفطية عامة والجزائر على الخصوص تحديات مالية صعبة ومخاطر عميقة، نتيجة الصدمة الخارجية اثر تدهور أسعار النفط العالمية، والذي تشكل عائداته أهم أداة لتمويل التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب اهتمام خاص نحو البحث عن آليات بديلة لتمويل الاقتصاد، خاصة إثر انفجار الأزمة المالية الأخيرة، ما أدى بالحكومة لتبني أساليب حديثة أو مبتكرة على اقتصادها لتمويل التنمية الاقتصادية، والاعتماد على أسلوب جديد للتمويل سمي "ببتمويل الداخلي غير التقليدي" والذي نتج عنه تعديلات جديدة لقانون "النقد والقرض 10/90"، بسبب العجز المالي الذي تعاني منه الخزينة العمومية جراء تراجع احتياطات الصرف بسبب انهيار الأسعار العالمية للنفط، وتجنب للاستدانة الخارجية، وكذا تجنب تعطيل نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان استمرار برامج التنمية المتبعة منذ سنوات البحبوحة المالية،

و عليه يمكن صياغة التساؤل التالي :

ما مدى فعالية سياسة التمويل الداخلي غير التقليدي للخزينة العمومية كآلية تمويل حديثة في الجزائر في ظل الأزمة المالية الناتجة عن تهوي أسعار المحروقات العالمية ؟ و ما هي انعكاساته على الاقتصاد الوطني ؟

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل غير التقليدي:

1 -تعريف التمويل غير التقليدي: قبل التعرف على التمويل غير التقليدي يجب معرفة مفهوم التمويل. التمويل لغة هو الإمداد بالمال، أما اصطلاحا : فهو مجموعة من الأعمال و التصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع، ويقدر حجم التمويل ويسر مصادره وحسن استثماره يكون العائد أو الربح . كما يعرف على أنه الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة¹.

فالتمويل هو توفر الأموال لإنشاء و القيام بمشروع معين، له مصادر متنوعة ومختلفة و لا يقتصر على تمويل مشاريع جديدة فقط و إنما يهدف إلى تطوير مشاريع قائمة بذاتها.

• تعريف التمويل غير التقليدي : تعددت التعاريف والمفاهيم حول التمويل غير التقليدي، حيث يطلق عليه بالتيسير الكمي أو التسهيل الكمي، ويدعى باللغة الانجليزية : Quantitative Easing وباختصار يدعى (QE)، وهو سياسة نقدية غير تقليدية تستخدم وتعديل بطرق مختلفة من قبل البنك المركزي، والتي سوف تكون من خلال شراء الأصول، معظمها من السندات الحكومية من خلال عملية خلق المال، بهدف تعزيز النشاط الاقتصادي مع تثبيط مخاطر الانكماش²، تقوم البنوك المركزية بشراء أصول مالية

يهدف زيادة العرض النقدي أو زيادة كمية النقود في الاقتصاد، لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة³، ويتميز هذا الأسلوب عن السياسة النقدية المعتادة بأكثر شراء أو بيع للأصول المالية من أجل الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند القيمة المستهدفة بجوار الصفر⁴. كما يعرف التيسير الكمي على أنه عبارة عن سياسة نقدية يقوم بموجبها البنك المركزي بزيادة حجم مركزه المالي ليتمكن من زيادة حجم الأموال المخصصة للإقراض عبر إصدار نقدي جديد، يقوم البنك المركزي باستخدام هذه النقود الجديدة لشراء الأصول من المصارف الأخرى⁵ مما يزيد من سيولة تلك المصارف، فتصبح هذه الأخيرة قادرة على تمويل المستثمرين ومنح القروض مع تيسير الحصول على القروض بمعدلات الفائدة المنخفضة، ما يؤدي إلى زيادة القروض الاستهلاكية و الاستثمارية، وبالتالي زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات، وانتعاش الاقتصاد بعد حالة من الانكماش الاقتصادي.

كما عرفه قانون النقد و القرض الجزائري أثناء تعديلاته الأخيرة سنة 2017، لاسيما أحكام المادة رقم 45 لخيار إستراتيجي استثنائي لجأت إليه الحكومة الجزائرية بهدف تفادي اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، أتى في ظرف اقتصادي يتميز بأزمة مالية حادة بعد تدني الاحتياطات الأجنبية، وهو أن يقوم بنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في :

-تغطية احتياجات تمويل الخزينة ؛

-تمويل الصندوق الوطني للاستثمار ؛

-تنفذ هذه العملية لمراقبة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية و الميزانية⁶ ؛

فالتتمويل غير التقليدي (التيسير الكمي) : هو إقراض الخزينة العمومية بصفة مباشرة من طرف البنك

المركزي من أجل تمويل عجز ميزانية الدولة، و تمويل الدين العمومي الداخلي، و توفير موارد مالية للصندوق الوطني للاستثمار عن طريق طباعة النقود بدون تغطية.

2 -لمحة تاريخية عن التمويل غير التقليدي:

قد نسب أول سجل مكتوب لعبارة ومفهوم " التسهيل الكمي " لعالم الاقتصاد الدكتور ريتشارد فيرنر، أستاذ العمليات المصرفية الدولية في كلية الإدارة بالمملكة المتحدة، صاغ هذا المفهوم عام 1994 خلال العروض التقديمية لمستثمري المؤسسات في طوكيو، وأيضا كان في عنوان مقال تم نشره في 1995/09/02 في صحيفة نيهون كيزاي شينبون (نيكي)، استخدم فيه هذا المصطلح بهدف اقتراح شكل جديد للسياسة النقدية من قبل البنك المركزي الذي لا يعتمد على تخفيض معدل الفائدة أو السياسة النقدية

التقليدية التوسعية، وأشار انه لتحقيق الإنعاش الاقتصادي لابد من اللجوء إلى توليد الائتمان من خلال الشراء المباشر للبنك المركزي للموجودات المتعثرة من المصارف، والإقراض المباشر للشركات والحكومة، و شراء السندات الاذنية التجارية، و الديون الأخرى، وأدوات حقوق الملكية من الشركات، و التوقف عن إصدار سندات حكومية لتمويل متطلبات اقتراض القطاع العام، بدلا من اقتراض الحكومة مباشرة من المصارف⁷.

يعتبر بنك اليابان أول بنك طبق سياسة التيسير الكمي وذلك في أعقاب انفجار اقتصاد الفقاعة المالية في اليابان في عام 1990، أين ضعف النشاط الاقتصادي وأسعار السلع الاستهلاكية، وحدث الانكماش على مستوى النمو الاقتصادي؛ ما دفع بنك اليابان إلى تخفيض سعر الفائدة إلى الصفر بحلول عام 1999، غير أن هذه العملية لم تأتي بالنتائج المرجوة، وفي مارس 2001 ونتيجة استمرار انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية، وضعف النظام المصرفي، واحتمال تجدد الركود في أعقاب انهيار فقاعة تكنولوجيا المعلومات العالمية، دفعت البنك المركزي الياباني لإطلاق سياسة التيسير الكمي⁸ (QE)، فبدأ من مجرد تحديد سعر الفائدة عند مستوى الصفر، واغرق السوق بأموال جديدة جراء شراء أوراق مالية جديدة مثل السندات الحكومية اليابانية طويلة الأجل من البنوك، ووضع هذه الأموال في النظام المصرفي أي في حسابات البنوك مقيدة لدى البنك غير أنها مطبوعة من فراغ،

وفي الآونة الأخيرة استخدمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة و منطقة اليورو سياسات مماثلة خلال الأزمة المالية في الفترة (2007-2010)، استخدمت هذه البلدان لهذه التقنية عند معدلات الفائدة الاسمية قصيرة الأجل الخالية من المخاطر إما عند الصفر أو قريبة منه⁹، استخدمته هذه البلدان كسلاح إضافي لسياساتها النقدية بهدف التخفيف من حدة الأزمة المالية .

كما أن بنك إنجلترا لجأ إلى تطبيق برنامج التيسير الكمي في مارس 2009 بهدف خفض أسعار الفائدة أولاً عند معدل 0.5% أثناء فترة الركود بين عامي 2008/2009، وقام بتكوين أموال جديدة وشراء سندات حكومية من البنوك على أمل أن تقوم هذه الأخيرة بإقراض الأموال و تعزيز الإنفاق في النظام الاقتصادي.

أما البنك المركزي الفيدرالي الأمريكي و ردا على الركود الكبير والنمو البطيء في البلاد والبطالة المرتفعة الناجمة عن الأزمة المالية في الفترة 2008-2009، سارع لتحفيز الاقتصاد من خلال خفض سعر الفائدة إلى أدنى قيمة بجانب الصفر، وبدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي في شراء الأوراق المالية ذات العائد الثابت مثل السندات الحكومية وغير الحكومية (سندات الرهن العقاري)، من خلال برنامج سمي ببرنامج

التيسير الكمي (QE1)، امتد من 25 نوفمبر 2008 حتى مارس 2010، يقوم على أساس طرح كميات كبيرة جدا من الدولار الأمريكي (1.25 تريليون دولار من سندات الرهن العقاري المسترجعة و 300 بليون دولار من السندات الحكومية و 175 بليون دولار من ديون الوكالات¹⁰)، كل ذلك بهدف التأثير (تخفيض) على سعر صرف الدولار، لجعل السلع الأميركية المعدة للتصدير منافسة لسلع الدول الناشئة، ثم انتقل بنك الاحتياط الفيدرالي إلى الدورة الثانية من التيسير الكمي (QE2)، يتضمن شراء بقيمة 600 مليار دولار من السندات قصيرة الأجل، هذا البرنامج الذي يمتد من نوفمبر 2010 حتى جوان 2011، وفي سبتمبر 2012 أطلق بنك الاحتياط الفيدرالي الدورة الثالثة من التيسير الكمي (QE3)، بالإضافة إلى ذلك، أعلن البنك أنه سيبقي أسعار الفائدة قصيرة الأجل منخفضة إلى عام 2015، ووفقا لذلك فقد اعتمد البنك المركزي الفدرالي ما يسمى بالتيسير الكمي اللانهائي، وهي خطة لشراء 85 مليار دولار من الأوراق المالية ذات الدخل الثابت في الشهر، و 40 مليار دولار من السندات المدعومة بالرهن العقاري، و 45 مليار دولار من سندات الخزنة بالولايات المتحدة لأجل غير مسمى بناء على الظروف الاقتصادية¹¹، بهدف التخفيف من حدة الأزمة المالية.

○ آثار التمويل غير التقليدي (التيسير الكمي): وفقا لصندوق النقد الدولي قد ساهمت سياسات التمويل غير التقليدي أو التسهيل الكمي التي أجرتها البنوك المركزية في البلدان المتقدمة منذ بداية الأزمة المالية أواخر الألفية الثالثة في خفض المخاطر النظامية في أعقاب إفلاس بنك ليمان براذرز، كما صرح صندوق النقد الدولي أن هذه السياسات ساهمت أيضا في التحسينات التي حدثت في ثقة السوق، تحفيز الاقتصاد الداخلي (المحلي) بخفض معدلات الفائدة بالنسبة للبنوك ال تجارية المحلية ما يحثها على الاقتراض من البنك المركزي وإعادة الإقراض للأفراد و المؤسسات لتمويل الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري و بالتالي زيادة الطلب الكلي¹²؛

يتم إنشاء أموال جديدة واستخدامها لشراء الأصول المالية للبنوك التجارية؛
تحصل البنوك التجارية على دفعة جديدة من النقد يمكنها استخدامها في الاستثمار والإنفاق؛
تدفع العرض النقدي بما فيه الأموال الإضافية يزيد من حجم كتلة النقدية المعروضة في الاقتصاد؛
ترتفع أسعار الأصول المالية بحكم الطلب الجديد عليها وتهبط عوائد الأصول (أسعار الفائدة المدفوعة للمستثمرين)؛

- غير انه لا يخلو من مخاطر تعود على الاقتصاد القومي ، فانخفاض معدل الفائدة وارتفاع السيولة يؤدي إلى احتمال حدوث التضخم في المستقبل باعتبار انه لا توجد وسيلة دقيقة تحدد كمية ضخ النقود المناسبة للاقتصاد؛

الزيادة في طبع النقود يؤدي إلى فقدان العملة لقيمتها و لثقة الجمهور بها، وبالتالي يؤدي بالمستثمرين إلى التخلص من الأصول المالية المرتبطة بالعملة مما يزيد في حدة التضخم، و من آثار التضخم الارتفاع في أسعار السلع التي تدفع حصيلتها الدول المستوردة¹³.
و يبقى الهدف الأساسي لسياسة التمويل غير التقليدي أو التيسير الكمي هو تحقيق النمو في كافة المؤشرات الاقتصادية الكلية و الخروج من حالة الكساد الاقتصادي.

المحور الثاني: مفهوم عجز الموازنة العامة (عجز الميزاني):

قبل التطرق إلى مفهوم العجز الميزاني يجب التعرف على الميزانية العامة للدولة، والتي لها عدة تعريفات ومفاهيم رغم اختلافها في الصياغة إلا أنها تصب في نفس السياق، فهي وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية، لإشباع الحاجات العامة، والحصول على الإيرادات العامة لتغطية هذه النفقات، عن فترة مقبلة، عادة ما تكون سنة.¹⁴

• وحسب أحكام المادة رقم 06 من القانون رقم 17/84 تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة تحدد سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها¹⁵.

فالموازنة العامة (الميزانية العمومية) هي خطة مالية للدولة و تقدير تفصيلي للنفقات والإيرادات العامة، لفترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة مالية مقبلة، وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، ترمي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة للدولة.

1 - **مفهوم عجز الموازنة العامة :** عبارة عن زيادة في حجم الإنفاق الحكومي على حجم الإيرادات الحكومية، فالعجز بهذا المفهوم يعني أن الحكومة تستهلك من مجموع حصيلتها من الإيرادات، وهذا ما يسبب تضخمًا في الطلب على السلع، بالمقارنة مع العرض.¹⁶

وكذا يقصد به ذلك النقص في الإيرادات الحكومية عند تمويل النفقات العامة بأشكالها المتنوعة سواء كانت نفقات استثمارية أو جارية، فقصور الإيرادات العامة المقدره عن سداد النفقات العامة وزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة للدولة يعبر عن عجز في الموازنة العامة للدولة¹⁷.

إدًا فعجز الموازنة العامة هو وضعية تزيد فيها النفقات العامة على الإيرادات العامة مما يجعل الدولة تضطر إما إلى اللجوء إلى الضرائب أو إلى طلب قروض عامة، أو اللجوء إلى الاقتراض من الجهاز

المصرفي، وذلك بقيام البنك المركزي بإصدار كمية جديدة من النقود لحساب الخزينة العمومية ما يعرف بالإصدار النقدي، أو قيام البنوك التجارية بخلق كمية جديدة من النقود الكتابية (نقود ائتمانية) يسمى بالخلق النقدي.

و يمكن التعبير عن عجز الموازنة العامة بمنظاريين هما:¹⁸

- **بالمعنى المالي والمحاسبي:** هو زيادة النفقات عن الإيرادات، بشرط أن تتضمن الموازنة جميع نفقات الدولة وإيراداتها المالية.

- **بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي:** يتمثل عجز الموازنة العامة بجملة الآثار السلبية المتأتية من السياسة المالية المطبقة، والمنهج المتبع في إعداد الموازنة العامة وتنفيذها، هذا عندما تكون النتائج المتحققة من جراء تنفيذ الموازنة سلبية أكثر منها إيجابية.

2- أنواع العجز الميزاني: هناك العديد من الأنواع للعجز الميزاني نذكر أهمها و هي :

أ. العجز المؤقت: ويحدث نتيجة لأسباب طارئة غير عادية أو سبب خطأ في تقدير بعض عناصر الموازنة العامة وهذا النوع من العجز يزول بزوال السبب المؤدي إلى حدوثه ويمكن معالجته بعد فترة زمنية قصيرة قد تكون في الموازنة القادمة.

ب. العجز المقدر: وقد يسمى أيضا بالعجز المخطط أو المقصود وهو الذي تسمح به الدولة في الموازنة بحدود وشروط معينة وفق دراسات دقيقة وموضوعية في تحديده، حيث تقوم الدولة بصورة مقصودة إلى زيادة نفقاتها العامة على إيراداتها العادية وقد يطول ويقصر أحيانا حسب الظروف والحاجة التي لجأت الدولة إليه.

ج. العجز الأساسي: يستند هذا المفهوم على استبعاد دفع فوائد الديون المستحقة، لأنه في الواقع هذه الديون عمليات تمت في السابق أي في فترة سابقة، بمعنى أن الفوائد عليها تتعلق بالعمليات الماضية وليست الجارية.¹⁹

د. العجز التقليدي: ويُسمى أيضا العجز الشامل أو الإجمالي، وهو الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة على الدين العام مع استبعاد مدفوعات إهلاك الديون الحكومية، وبين إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية الضريبية وغير الضريبية مضافاً إليها المنح مع استبعاد حصيلة القروض.

هـ. العجز الجاري: يُعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد، والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويُقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحاً منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة.

و. العجز التشغيلي: يتمثل العجز هنا في متطلبات اقتراض الدولة ناقصا الجزء الذي دفع كفوائد لتعويض الدائنين للدولة، عن الخسارة التي لحقت بهم نتيجة للتضخم، هذا الجزء يُعرف بالمصحح النقدي للتضخم. ز. العجز الهيكلي: إن هذا العجز يحدث إذا لم تغطي الإيرادات العامة النفقات العامة بصفة مستمرة فيصبح بذلك دائما ولا يترجم بمجرد عدم التوافق بين الإيراد والنفقة، ولكن بعدم توازن الجهاز المالي كله، ويرجع هذا الوضع في العادة إلى زيادة النفقات العامة بمعدل يزيد عن القدرة المالية للاقتصاد الوطني ككل بجميع مصادره²⁰.

3 -وضعية الميزانية العامة في الجزائر في ظل انهيار أسعار النفط العالمية (أواخر 2014): بالنظر إلى اعتماد الجزائر القوي على الضريبة البترولية، تأثرت المالية العامة بصفة شديدة بانخفاض أسعار البترول، وترجم الانخفاض في إيرادات الضريبة على المحروقات وارتفاع النفقات العمومية بتفاقم عجز الرصيد الإجمالي للخبزينة وتآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات*²¹، وسجل رصيد الموازنة في سنة 2014 عجزا قدره 7% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع النفقات العامة وتراجع إيرادات الجباية البترولية، وفي سنة 2015 بلغ العجز الموازني ذروته منذ سنة 2009 نتيجة انخفاض إيرادات الجباية البترولية بحوالي 30% عقب انخفاض يقارب 47% في متوسط سعر البترول ، وبسبب هذا الانخفاض في الإيرادات مع ارتفاع نفقات التجهيز، تراجع العجز الموازني نوعا ما في سنة 2016 إلى 13,5% من إجمالي الناتج الداخلي، مقابل 15,3% في 2015. ومن هنا يتضح أن رصيد الموازنة العامة في الجزائر يعتمد بشكل كبير على إيرادات الجباية البترولية (تمثل 68.7% و 82% من الإيرادات الكلية)، بسبب انعدام إيرادات بديلة ودائمة، ما جعل الميزانية العامة عرضة للهزات الخطيرة لانخفاض أسعار البترول رغم العديد من الإصلاحات التي قامت بها الدولة، والتي من بينها إنشاء صندوق ضبط الموارد لجمع الإيرادات لتمويل النفقات العامة للميزانية كدعم للضغوط التضخمية.

جدول رقم 01: رصيد الميزانية العامة في الجزائر 2000-2016

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الموازنة	400,0	184,5	52,6	213,9	337,9	1030,6	1186,8	579,3	935,3
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	الوحدة
رصيد الموازنة	570,3-	74-	63,5 -	718,8-	66,6-	1257,3-	2553,2-	2341,4-	مليار دينار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

• بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية 2010-2016.

• http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES.pdf

وقامت الحكومة الجزائرية بتحويل رقم العجز بالموازنة العامة إلى مبلغ نقدي عن طريق الإصدار النقدي الجديد، في ظل نفس أسعار الفائدة السائدة في السوق ما أدى إلى طرح أرصدة نقدية جديدة بنسبة تتجاوز الطلب عليها إلى رفع المستوى العام للأسعار، ما ينشأ عنه من ضغوط تضخمية يتحملها أفراد المجتمع بانخفاض الدخل الحقيقي أو من خلال تطبيق الحكومة لمعدل ضريبة مرتفع.

المحور الثالث: استخدام سياسة التمويل الداخلي غير التقليدي لعلاج عجز الموازنة العامة في الجزائر:

في سبيل معالجة العجز الميزاني لأي اقتصاد يتم انتهاج سياسات نقدية ومالية تقليدية متباينة ومختلفة، والجزائر تطرقت إلى تبني سياسة نقدية حديثة غير تقليدية وهي الإصدار النقدي، تقنية التمويل الداخلي غير التقليدي كحل لسد عجز الميزانية العامة نتيجة تراجع احتياطات الصرف، و تراجع السيولة والدخول في حالة العجز عن توفير وسائل الدفع، كحل امثل و استعجالي.

1 - تبني آلية التمويل الداخلي غير التقليدي في الجزائر:

لجأت الحكومة الجزائرية إلى إقرار التمويل غير التقليدي بصفة استثنائية و انتقالية لمدة 5 سنوات فقط بهدف تمويل العجز الميزاني وذلك في إطار مساعي الحكومة لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة التي تسببت في تراجع مداخيل الدولة و المتمثلة في تدعيم سبل تنويع الاقتصاد الوطني، من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات و الحفاظ على التوازنات المالية الدولة .

وقد قامت الحكومة بتعديل قانون النقد و القرض في أحكام المادة 45 مكرر التي تنص على إمكانية بنك الجزائر أن يقوم بتمويل الخزينة العمومية بصفة مباشرة بشراء السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، لمدة 5 سنوات ، بعد أن كان يهولها تقليديا بفتح لها حساب جاري على المكشوف، لمدة 240 يوم متتالية أو غير متتالية أثناء سنة تقويمية في حدود حد أقصى هو 10% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة المالية السابقة،⁽²²⁾ و تتم هذه العملية على شكل إصدار نقدي أي طبع أوراق مالية جديدة موجهة خصيصا لتمويل احتياجات الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي و تمويل الصندوق الوطني للاستثمار .

إلا البنك المركزي يقوم بعملية الإصدار النقدي أو طباعة عملة إضافية وفق قانون النقد والقرض، في ظل القوانين الاقتصادية السائدة وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول وضعية الاقتصاد وفقا للفقرة أ من المادة 62 مرتببا بشروط التغطية من السبائك الذهبية والنقود الذهبية، و العملات الأجنبية، سندات الخزينة، و سندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم أو الضمان أو الرهن²³، غير أن بنك الجزائر وفقا للتعديل الجديد

عُفي من هذا القيد وأصبح بإمكانه القيام بالإصدار النقدي لتغطية احتياجات الخزينة تحت غطاء آلية التمويل غير التقليدي للاقتصاد، بغية اجتتاب اللجوء للاستدانة الخارجية.

2 - انعكاسات التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الوطني: بالنظر مبدئياً لهيكله الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بالدرجة الأولى على المداخيل المحروقات نسبة 97 أو 98%، و اعتماد الخزينة العمومية على ما يقارب نسبة 60% من الجباية النفطية و من أهم آثار سياسة التمويل الداخلي غير التقليدي على مؤشرات الاقتصاد الوطني هي:

1 -زيادة حجم الكتلة النقدية ووسائل الدفع في الاقتصاد دون ما يقابلها من زيادة في السلع و الخدمات وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية ومنه تدني القدرة الشرائية للفرد؛
نتيجة لزيادة العرض النقدي و انخفاض في قيمة العملة المحلية وتدهور القدرة الشرائية للفرد ينجم عنه ارتفاع في مستوى العام للأسعار و أسعار السلع و الخدمات و زيادة معدل التضخم وخلق مشاكل غير صحية للاقتصاد وتؤدي هذه التقنية إلى تهديد الاقتصاد الوطني؛

2 -ارتفاع أسعار الفائدة للقروض الموجهة نحو الاستثمار وانخفاض أسعار الفائدة على التوفير مما يؤدي إلى عزوف الجمهور عن عملية الادخار؛

3 -الدين الحكومي من شأنه أن يؤدي إلى رفع الضرائب بدلا من تخفيض النفقات.

ويشترط لفعالية الإصدار النقدي الجديد لعلاج عجز الموازنة العامة أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة، و وجود فائض في عناصر الإنتاج المعطلة، وإذا اضطرت الحكومة للإصدار النقدي فان عليها أن تقوم بإصدار دفعات بسيطة يتحملها الاقتصاد القومي، مع ملاحظة أن الاعتماد المتزايد على الإصدار النقدي في ظل انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي يؤدي إلى زيادة الآثار التضخمية السلبية، وهذا الأسلوب صالح للاقتصاديات المتقدمة التي تتمتع بجهاز إنتاجي مرن، كما أثبتت العديد من الدراسات والأبحاث أن هناك علاقة دائرية بين التمويل التضخمي وزيادة معدل التضخم، وزيادة عجز الموازنة، حيث يترتب على إصدار النقود الجديدة لتمويل العجز زيادة معدل التضخم، ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، ومنه يؤدي بدوره إلى زيادة العجز ويقترن به، الذي يتم تمويله بنسبة كبيرة من الجهاز المصرفي والإصدار النقدي الجديد فيزداد العرض النقدي، ما يؤدي إلى زيادة معدل التضخم (زيادة المستوى العام للأسعار) ومن ناحية أخرى يؤثر الارتفاع المتزايد للأسعار على الإنفاق العام فيزداد بدرجة أكبر من الإيراد العام فيزداد العجز تبعا لذلك مرة أخرى... وهكذا²⁴.

3 -الآليات البديلة لعلاج العجز أالميزاني: إن لجوء الحكومة إلى سياسة التمويل غير التقليدي، المحفوف بالمخاطر في المستقبل من زيادة الإنفاق وارتفاع الضرائب والتضخم وارتفاع نسب الفوائد البنكية الموجهة

للمؤسسات وانخفاض الفوائد على الادخار، ما ينبغي كبح جماح الحكومة عن الإنفاق العمومي وضرورة إلزامها بتحقيق توازن في الميزانية بين المداخيل والنققات لان سد عجز الميزانية عن طريق الإقراض هو علاج أسوأ من المرض،

الذي سيتوافق بجملة من الإصلاحات الاقتصادية و المالية،الهادفة إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية، غير انه يجب مرافقة هذا الإجراء بإصلاحات هيكلية واستثمارات في المجال الفلاحي والسياحي والصناعي من أجل خلق ثروة بديلة، كما يجب إعادة النظر في المشاريع المجددة التي تساهم في الإنعاش الاقتصادي، مع ضرورة الإسراع في عصرنة القطاع المالي وخاصة النظام الجبائي وذلك بما يسمح بإيجاد موارد جديدة للخرينة العمومية²⁵، ما يتطلب وضع إستراتيجية حقيقية لإيجاد آليات و حلول بديلة لتمويل العجز في الخزينة العامة أهمها ما يلي:

1 -**ترشيد الإنفاق العام** : وذلك عن طريق زيادة الكفاءة الإنتاجية للإنفاق العام في المجالات التي يتجه إليها هذا الإنفاق خاصة الإنفاق الاستثماري وضرورة الضغط على الإنفاق الاستهلاكي الحكومي غير الضروري، وزيادة الحوافز نحو الاستثمارات الخاصة، وما يتبعها من زيادة فرص العمل، و القضاء على الفجوات الاقتصادية في الموارد العامة.

2 -**ترتيب أولويات الإنفاق العام** : وذلك يعني ترتيب الإنفاق العام بحسب الأهمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبار الأولوية في التنمية و العدالة الاجتماعية .

3 -**زيادة الموارد العامة للدولة**: من خلال التوسع في فرض الضرائب و المباشرة و الغير مباشرة، وتقوية البناء و توسيع قاعدة التحصيل الضريبي بهدف محاربة كل أشكال التهرب و الغش الضريبي، وتطبيق ضرائب جديدة على الممتلكات العقارية أو تحسين تصميم الضرائب القائمة أو ضمان تطبيقها

4 -**التوجه نحو التمويل الإسلامي** : دمج المنتجات المالية الإسلامية في هيكل التمويل من خلال اتخاذ جملة من التدابير التي من شأنها دمج الصكوك الإسلامية في حزمة إصدارات بورصة القيم وهذا ما يتطلب ضرورة وضع نظام قانوني وتشريعي وضريبي خاص ولوائح داخلية تنظم عملية إصدار وتداول وإطفاء الصكوك الإسلامية²⁶.

5 -**تفعيل دور السوق المالية الجزائرية** : يمكن للحكومة الاعتماد على بورصة الجزائر التي يعد نشاطها ضعيف نسبيا، للحصول على التمويل لمختلف مشاريعها التنموية والتي قد تمكنها من مواكبة سياسات تنويع الاقتصاد الوطني، من خلال:

-إمكانية لجوء الشركات العمومية إلى البورصة للحصول على التمويل الضروري لمشاريعها وخططها الاقتصادية بعد نضوب موارد الخزينة العمومية في إطار سياسات التطهير اللامتناهية؛

-إمكانية طرح قروض سنديّة لتمويل مشاريع الدولة، ما يمكنها من تفادي شبح المديونية الخارجية؛

-إمكانية خوصصة بعض الشركات العمومية عن طريق البورصة على ضوء ما جاء في قانون المالية فيما يتعلق بإمكانية فتح رؤوس أموال الشركات العمومية؛²⁷

6 -**التركيز على تنويع الاقتصاد الوطني:** الهدف الأساسي من تبني برنامج شامل للتنويع الاقتصادي هو الخروج من التبعية لمصدر وحيد للدخل وضمان التدفق المستمر للمداخيل من مصادر متعددة لتمويل التنمية، بالإضافة إلى تطوير منتجات أخرى كعوامل مولدة للدخل لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها، خلق اقتصاديات تنافسية، والاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات²⁸.

الخاتمة:

وفي ختام هذه الورقة البحثية نخلص إلى أن سياسة التمويل غير التقليدي التي اعتمدها الجزائر وضع حيز التنفيذ لمرافقة عملية تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والميزانياتية و الذي من شأنه أن يسهم في إعادة التوازن لخزينة الدولة، وكذا ميزان المدفوعات في غضون المدة المحددة لآلية التمويل غير التقليدي، إلا أن لهذه الآلية آثار سلبية على المدينين المتوسط و البعيد، لان هذه التقنية نجحت في علاج الركود الاقتصادي و تثبيط العديد من الأزمات المالية في البلدان المتقدمة المتميزة بمتانة وقوة مراكزها الاقتصادية والمالية، و الاقتصاد الوطني يركز على قطاع وحيد و يعتمد على عائدات النفط لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذلك فهو تابع للتقلبات الخارجية لأسعار النفط ، و لتجنب مثل هذه النتائج ولا يقتصر دوره على خلق المال وضخه في الاقتصاد، و يجب على الحكومة أن تدير الإنفاق العام بشكل رشيد و تعمل على تنويع اقتصادها و فك الارتباط بقطاع المحروقات و الموارد القابلة للنضوب و من أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

-اعتماد سياسة التمويل غير التقليدي كان نتيجة تراجع موارد صندوق ضبط الإيرادات و ليس نتيجة انكماش أو كساد اقتصادي؛

-تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي تم دون دراسة معمقة أو الأخذ بعين الاعتبار للعواقب المتوقعة في الآجال المتوسطة و البعيدة خاصة تدهور العملة المحلية و ارتفاع معدلات التضخم؛

-سياسة التمويل غير التقليدي لا تتناسب أساسا مع خصوصية الاقتصاد الوطني المعتمد بنسبة 98% على قطاع المحروقات؛

-تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي سيفقد البنك المركزي لاستقلاليتته و هيمنته على النظام المصرفي؛ و أهم التوصيات المراد طرحها هي:

-ضرورة التوجه نحو تفعيل القطاعات الإنتاجية وتشجيع الصادرات و فك ارتباط الاقتصاد و اعتماده على الجباية البترولية؛

-الاستغلال الرشيد والعقلاني للموارد المالية مع ضرورة محاربة كل أنواع الإسراف والتبذير للمال العام و فساده؛

-التوجه بجدية نحو الاعتماد على التمويل الإسلامي و الاقتصاد الإسلامي بصفة عامة وسن العديد من القوانين المنظمة لذلك، الذي من شأنه أن يخفف من الضغوط الإنفاقية عن الموارد المالية العامة للدولة كالزكاة والوقف و التمويل التشاركي ما يخلق تكافل اجتماعي.

-إصلاح المنظومة الرقابية على الموازنة العامة وخصوصا قانون تسوية الموازنة من اجل معرفة الوضعية الحقيقية لها، والعمل على تفعيل الرقابة البعدية.

المراجع و الإحالات:

- 1 هريان سمير، صيغ و أساليب التحويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة : مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف ، 2015/2014، ص28
- 2 Gregory GEORGE, L'examen des politiques monétaires d'assouplissement quantitatif, travail du Bachelor HES, Filière Economie d'entreprise, Haute École de Gestion de Genève (HEG-GE), Carouge, le 19.08.2016, p06.
- 3 عبد الحميد شويش عبد الحميد، بشرى عبد البارئ احمد، التسهيل الكمي و دوره في السياسة النقدية، مجلة جامعة اليرموك للعلوم الإدارية والاقتصادية،المجلد 4، العدد2، سنة 2014 ص124.
- 4 صاري علي، تقييم فعالية سياسة التيسير الكمي في تخفيف اثر الأزمات، الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الخامس، ص 168.
- 5 الباحثون السوريون، التيسير الكمي، بالاطلاع على الموقع التالي : www.syr-res.com/?R5023, janraury19,2015, 09:49am, p1/4.
- 6 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 57، بتاريخ 2017/10/12.
- 7 عبد العزيز شويش عبد الحميد، بشرى عبد البارئ احمد، مرجع سابق، ص 127.(بتصرف)
- 8 صاري علي، مرجع سابق، ص 169.
- 9 نفس المرجع السابق، ص 129.
- 10 مطاي عبد القادر، راشد فتحة، سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات – تجربة كل من اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية. مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016، ص18.
- صاري علي، مرجع سابق، ص 170-171. 11
- 12 مطاي عبد القادر، راشد فتحة، مرجع سابق، ص 17.
- 13 نفس المرجع السابق، ص16
- 14 محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 317.
- 15 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28، بتاريخ 1984/07/10، ص 4.
- 16 محمد مومني، عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي وطرق علاجه، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، جوان 2014، ص 279.
- 17 لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر- تونس، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2013-2014، ص116.
- 18 زهيرة غالمي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية -عرض تجارب دولية، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2016-2017، ص 64.
- 19 دردوري لحسن، مرجع سابق، ص104.
- 20 صبرينة كردودي، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص ص 171-172.

- 21 محافظ بنك الجزائر، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، التوجهات المالية والتقدية لسنة 2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة، بنك الجزائر، 2017/01/19، ص 10.
- ***صندوق ضبط الموارد** أنشئ بموجب قانون المالية التكميلي لعام 2000 الذي يهدف إلى امتصاص الفائض من موارد الميزانية نتيجة الارتفاع المستمر لأسعار النفط آنذاك، يمول هذا الصندوق عن طريق إيرادات فوائض القيم الجبائية الناتجة عن الفرق بين السعر المرجعي للنفط والسعر المتوسط الفعلي، تستخدمه الحكومة للتصرف تجاه الارتفاع المفاجئ لأسعار البنترول وتحقيقها لفوائض مالية من أجل التسيير المحكم للموارد النفطية وتوجيهها لمواجهة أي انخفاض في أسعار النفط، كأداة لتحقيق الاستقرار في نفقات الميزانية ومعدلات التضخم.
- 22 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 52 بتاريخ: 2003/08/27، ص 8.
- 23 مهري عبد المالك، نوفل سمايلي، آلية التمويل غير التقليدي للإفناق العام بين التجربة الأمريكية الناجحة و ملامح المغامرة الجزائرية الجزائرية دراسة مقارنة: الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي و بنك الجزائر (2008-2017)، ورقة بحثية للملتقى الدولي الثاني حول البدائل التمويلية للإفناق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي و الاقتصاد الإسلامي، يومي 13-14/03/2017، جامعة 8ماي 48، قالمة، ص 14.
- 24 عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي - تحليل كلي-، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 78، 79.
- 25 مهري عبد المالك، نوفل سمايلي، مرجع سابق، ص 15.
- 26 بن دعاس زهير، رقوب ايمان، متطلبات استدامة مصادر تمويل النفقات العمومية على ضوء تطورات النموذج الاقتصادي الجديد، ورقة بحثية للملتقى الدولي الثاني حول البدائل التمويلية للإفناق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي و الاقتصاد الإسلامي، يومي 13-14/03/2017، جامعة 8ماي 48، قالمة، ص 14.
- 27 نفس المرجع السابق، ص 14.
- 28 حللمي حكيمة، زغيب شهرزاد، أهمية تحسين المناخ الاستثماري في تفعيل التنوع الاقتصادي بالجزائر، ورقة بحثية للملتقى الوطني حول رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية و الدولية الحالية: أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟، يومي 22-23/10/2017، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، ص 109.